

الادارة الامريكية الجديدة ومستقبل الاتفاق النووي الايراني ” بين مشهدي الالغاء وتشديد العقوبات الاقتصادية“

د. حسين مشتت طريو*

أ.م.د. هيثم كريم صيوان

المخلص

عند وصول دونالد ترامب الى السلطة في الولايات المتحدة الامريكية تبني طروحات متشددة انطلاقاً من هدف اساسي يتمثل بالشعار الذي طرحه امريكا اولاً ، وتبنى سياسات متشددة تجاه كوريا الشمالية والصين ، وبشكل اكثر حدية مع ايران للحد من السلوك الايراني الذي لا يخدم السياسة الامريكية التي يؤمن بها ، لذا تبني موقف رافض للاتفاق النووي مع ايران فهو ينظر الى الابقاء على الاتفاق مقابل الغاء العقوبات او تخفيفها سيحقق فوائد كبيرة لإيران دون ان تفي هي بالتزاماتها طول مدة الاتفاق اي ان الاتفاق في احسن الاحوال سيؤخر من البرنامج النووي الايراني ويوفر لها الوقت لامتلاك السلاح النووي مستقبلاً. لذا لا يؤمن ترامب جدوى الاتفاق طالما استمرت ايران بنشاطها المستمر في دعمها المتواصل للجماعات (الارهابية) وانتهاكاتها لحقوق الانسان لذا يلوح بإلغاء الاتفاق مع ايران كوسيلة ضغط على ايران لتحقيق المصالح الاستراتيجية الامريكية .

Abstract

When Donald Trump came to quthirity in the United States, he adopted hard-line rhetoric from a fundamental goal of America's first slogan and adopted tough policies toward North Korea and China and more sharply with Iran to curb Iranian behavior that does not serve the US policy he believes in. Rejecting the nuclear deal with Iran, he is considering keeping the agreement in exchange for the abolition or reduction of sanctions will bring great benefits to Iran without meeting the obligations of the length of the agreement, that the agreement at best will delay the Iranian nuclear program and give it time to own the Therefore, Trump does not believe in the usefulness of the agreement as long as Iran continues its continuous activity in its continued support for the terrorist groups and its human rights violations. The cancellation of the

agreement with Iran is therefore a sign of pressure on Iran to achieve US strategic interests.

المقدمة

يعد الاتفاق النووي الذي تم عقده بين ايران والدول الخمس وهي (الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، المانيا ، فرنسا ، روسيا) في عهد ولاية الرئيس الامريكي (باراك اوباما) في عام ٢٠١٥ ، انجاز كبير وخطوة متقدمة في محاولة احتواء ايران وجعل برنامجها النووي تحت اشراف ومراقبة المجتمع الدولي ، الا ان تغير الادارة الامريكية بوصول دونالد ترامب الى سدة الحكم في الولايات المتحدة في ٢٠١٧ ، احدث تغيير كبيراً في السياسة الامريكية واخذت تتعالى الاصوات في داخل الادارة الامريكية بضرورة إلغاء الاتفاق النووي باعتباره اسوء صفقة دخلت بها الولايات المتحدة مع (اكبر دولة راعية للإرهاب واحد محاور الشر في العالم) من وجهة النظر الامريكية.

وهذا التهديد الامريكي بإلغاء الاتفاق تعاضم بشكل كبير على اثر قيام ايران بأجراء اختبارات لصواريخ بالستية عدتها الادارة الامريكية خرق وانتهاك لبنود الاتفاق النووي يضاف الى ذلك ادراك ترامب بعدم جدوى الاتفاق في الحد من سلوك ايران المزعزع للاستقرار في المنطقة بل بالعكس اتاح الاتفاق لإيران كسب الوقت للتخفيف من شدة ضغط العقوبات الاقتصادية عليها واخذت تتمدد بقوة بالمنطقة من خلال دعم حلفائها المسلحة في لبنان والعراق وسوريا واليمن .

اهمية الدراسة

من كون الملف النووي الإيراني ذا اهمية كبيرة في الشأن الاقليمي والدولي لأنه يمس امن واستقرار المنطقة العربية والامن والسلم الدوليين ، فضلاً عن اهمية معرفة ابرز الخيارات والبدائل المتاحة امام الادارة الامريكية الجديدة في حال اقدمت على إلغاء الاتفاق النووي مع ايران التي تمثل قوة اقليمية في المنطقة ولا يمكن تجاهل ردت فعلها في حال إلغاء اتفاقها مع الغرب .

اهداف الدراسة

تتطوي الدراسة على تحقيق ثلاثة اهداف رئيسة .. أولاً اعطاء عرض موجز للكيفية التي توصل بها المجتمع الدولي من عقد الاتفاق النووي مع ايران في فينا ٢٠١٥ ، والثاني معرفة اهم المبررات التي يتبناها الرئيس الامريكي في طرحه لمشروع إلغاء الاتفاق النووي مع ايران والثالث اعطاء رؤية لاهم التداعيات المترتبة على إلغاء الاتفاق فضلاً عن استعراض اهم

المشاهد المستقبلية والبدائل المتاحة امام الادارة الامريكية في حال اقدمها على الغاء الاتفاق النووي مع ايران .

اشكالية الدراسة

وسنحاول اثاره التساؤل الذي يمثل اشكالية الدراسة والمتمثل بالاتي ماهي التداعيات والبدائل المتاحة امام الادارة الامريكية الجديدة برئاسة (دونالد ترامب) في حال اقدمها على الغاء الاتفاق ؟

فرضية الدراسة

ومن تلك الاشكالية نطرح فرضية مفادها " ضرورة الابقاء على الاتفاق النووي مع ايران والتعامل معها من منطلق تكثيف التعاون والدبلوماسية يعد الخيار الافضل لاحتواء ايران وابقاء برنامجها تحت اشراف ومراقبة المجتمع الدولي وعدم جدوى الخيارات الاخرى المتمثلة بتوجيه ضربة عسكرية او تشديد العقوبات الاقتصادية كحل للتعاطي مع الملف النووي الايراني " .

منهجية الدراسة

ولابد من الاشارة الى انه تم توظيف منهج التحليل الوصفي في اعداد هذه الدراسة فضلاً عن المنهج الاستشرافي في بناء اهم المشاهد المستقبلية

هيكلية الدراسة

وتوزعت الدراسة الى محاور ثلاث فضلاً عن المقدمة والخاتمة فقد جاء المحور الاول ليتناول عرض موجز لاتفاق فينا لعام ٢٠١٥ في حين المحور الثاني تم تخصيصه الى عرض اهم مبررات الادارة الامريكية بإلغاء الاتفاق النووي مع ايران ، فضلاً عن بناء المشاهد المستقبلية والبدائل المتاحة امام الادارة الامريكية تضمنها المحور الثالث من الدراسة .

المحور الاول : المفاوضات الايرانية – الغربية : عرض تاريخي موجز

جرت جولات عديدة من المفاوضات بين إيران والقوى الغربية (١+٥)* ، وبالرغم من أن خيار المفاوضات كان أفضل الاسوء بالنسبة لإيران وللولايات المتحدة الأمريكية التي كان امامها خيارين الأول توجيه ضربة عسكرية لإيران ويعد خيار مكلف وفيه مخاطرة غير محسوبة النتائج ، والخيار الاخر الدخول بمفاوضات مع إيران وهو ما اتجهت إليه إدارة الرئيس الامريكي (باراك اوباما) بعدما أدركت عدم جدوى ومحدودية تأثير العقوبات الاقتصادية في تغيير سلوك ايران وسياساتها الخارجية^١ .

بالمقابل إيران أيضاً فضلت خيار المفاوضات لتجنب ضربة عسكرية محتملة ، وللتخفيف من الاثار السلبية التي تركتها العقوبات الاقتصادية الامريكية والغربية على الاقتصاد الايراني وللتخلص من عزلتها الدولية ، فالرئيس الايراني (حسن روحاني) أدرك أن الجلوس إلى طاولة المفاوضات سيهمش العقوبات

ويتجنب الضربة العسكرية المحتملة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وفي ذات الوقت يبقي على برنامجها النووي .

لذا كانت البداية في مؤتمر اسطنبول في ١٤/نيسان ٢٠١٢ ، كبادرة حسن نية من جانب الطرفين لتسوية سلمية للبرنامج النووي الإيراني ، ومحاولة لبناء الثقة بنوايا كل منها تجاه الآخر وبوساطة تركية ، الا ان المؤتمر لم يكن ليسفر عن نتائج متقدمة بسبب اصرار ايران ورفضها وقف برنامج تخصيب اليورانيوم ، والتأكيد على سلمية برنامجها النووي واتهمت مسؤولية الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي (كاثرين اشتون) التي قادت الفريق الدولي المفاوض إيران بمحاولتها فرض شروط مسبقة في مقدمتها رفع العقوبات الاقتصادية ، وقالت للوفد الإيراني المفاوض بعد فشل المفاوضات " أن أبوابنا مفتوحة وهواتفنا أيضا مفتوحة لتلقي أي اتصال منكم في أي وقت "٢، ثم اعقبه مؤتمر بغداد ٢٣/ أيار ٢٠١٢ والذي دعت الدول المشاركة فيه إيران إلى ضرورة الالتزام بخفض تخصيب اليورانيوم من ٢٠% إلى ٥% ، مقابل تعهد بعدم فرض عقوبات اقتصادية جديدة عليها والسماح للنفط الإيراني بالدخول الى الاسواق العالمية مرة اخرى، إلا ان هذا المقترح رفضته إيران وقابلت ذلك ببناء محطة نووية جديدة في (بوشهر) وصفته الولايات المتحدة الأمريكية بالسلوك الاستفزازي من قبل الادارة الإيرانية ، ثم بعد ذلك عقد مؤتمر موسكو في ١٩ حزيران ٢٠١٢ ، بوساطة روسية قدمت إيران فيه مقترحات جيدة تقوم على حسن النية وتجنب الشروط المسبقة والموافقة على أجراء مفاوضات شاملة وان تتم في إطار الوكالة الدولية للطاقة والسماح لها بالرقابة والإشراف وكل ذلك مقابل الرفع التام للعقوبات الاقتصادية .

ثم جاء مؤتمر جنيف في ٢٤/ تشرين الثاني ٢٠١٣ ، الذي يعد من اهم المؤتمرات بخصوص التمهيد لحل ازمة النووي الإيراني والذي مهد الارضية الخصبة لعقد مؤتمر فينا اذ تم فيه التوصل إلى اتفاق مؤقت اعتبر الاتفاق الرسمي الأول بين إيران والولايات المتحدة منذ عقود مضت واهم ما جاء فيه " تجميد قصير المدى للبرنامج النووي الإيراني ووضع جميع المنشآت النووية الإيرانية تحت الرقابة الدولية ، مقابل رفع محدود وجزئي للعقوبات الاقتصادية و عدم إضافة أي عقوبات جديدة على إيران طوال الستة أشهر المقبلة للاتفاق وكذلك تحرير ٤.٢ مليار دولار من الأموال الإيرانية المجمدة في الخارج ورفع جزئي للعقوبات الاقتصادية مقابل التخلص من جميع المخزون الخاص باليورانيوم المخصب بنسبة (٢٠ %) والسماح لها بتخصيب لا يتجاوز (٥ %) وايضا تجميد العمل بمفاعل أراك .٣

واخيرا توجت المؤتمرات السابقة باتفاق (فينا) الذي عقد في فينا ١٤ تموز ٢٠١٥ ، بين ايران والقوى الست الكبرى ليختتم جولات المفاوضات السابقة التي ابتدأت من عام ٢٠١٢ ، وليحسم الخلاف النووي المستمر منذ ان أعلنت إيران عن بدأ برنامجها النووي عام ٢٠٠٢ ، ونجمل أهم مضامين الاتفاق بالاتي :٤

- الحد من قدرة إيران لتخصيب اليورانيوم بنسبة الثلثين ووقف استخدام منشآتها تحت الأرض في فوردو لتخصيب اليورانيوم.
- سيتم تخفيض مخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب إلى 300 KG، أي بنسبة (٩٦ %) وسوف يتحقق هذا التخفيض إما عن طريق تمييعه أو شحنه خارج البلاد.
- سيتم إزالة مفاعل الماء الثقيل في أراك .
- السماح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول المواقع الإيرانية ، بما في ذلك المواقع العسكرية.
- بمجرد التحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) أن إيران اتخذت خطوات لتقليص برنامجها النووي سيتم رفع عقوبات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- القيود المفروضة على التجارة في الأسلحة التقليدية ستستمر لخمس سنوات أخرى، وثمان سنوات في حالة تكنولوجيا الصواريخ الباليستية.
- في حالة عدم التزام إيران بما تم الاتفاق عليه تشكل لجنة مشتركة للتحقق من ذلك وخلال ٣٠ يوما لحل النزاع وبعدها إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن لاتخاذ التدابير اللازمة.
- وعليه يعد مؤتمر فيينا لعام ٢٠١٥ نقطة تحول تاريخية في العلاقات الأمريكية الإيرانية من مرحلة الصراع التي اتسمت بها العلاقات بين الطرفين منذ عام ١٩٧٩ الى مرحلة الوئام والهدوء الحذر التي اتسمت به العلاقات الأمريكية أثناء ولاية الرئيس الأمريكي باراك اوباما الثانية من عام ٢٠١٢ ولغاية ٢٠١٦ .

المحور الثاني : الغاء الاتفاق النووي الايراني ...المبررات من منظور استراتيجي

امريكي جديد

هناك مجموعة من المبررات التي طرحتها الادارة الامريكية الجديدة بقيادة ترامب بخصوص التلويح بإلغاء الاتفاق النووي الايراني والذي تم التوصل اليه في مؤتمر فيينا عام ٢٠١٥ ، هي :

اولاً : تأكيد ترامب ان الاتفاق النووي الايراني تم ابرامه بموجب مرسوم رئاسي تنفذي من قبل الرئيس السابق باراك اوباما ولم يعرض على الكونغرس الامريكي للتصويت عليه ، بسبب وجود رأي عام معارض وبعض المتشددين في داخل الكونغرس الذين يرون عدم جدوى التقارب مع ايران بوصفها احد محاور الشر في العالم وان الخيار الوحيد للتعامل مع ايران هو تغيير نظامها السياسي باعتبارها اكبر دولة راعية للإرهاب (من وجهة النظر الامريكية) .

ثانياً : عدم ثقة ترامب بنوايا ايران الإستراتيجية فان اطلاق الأموال الإيرانية المجمدة في ارسد البنوك الأمريكية والغربية سيساعد ايران حتماً على مواصلة عملها في تطوير برنامجها النووي باستغلالها لتلك الاموال من جهة ، ومن جهة اخرى يعيد الولايات المتحدة الأمريكية الى نقطة الصفر والتي سعت فيها ايران بتشكيل حملة ضغط اقتصادي جديدة اجبرت ايران بجلوسها على طاولة المفاوضات في مؤتمر فيينا

لعام ٢٠١٥، أي جهود سنوات من العمل التشريعي والتنفيذي والعمل مع الحلفاء الاوربيين والمفاوضات المتعددة بدأت منذ منتصف العقد الاول من القرن الحادي والعشرين وهذا بدوره سيدفع باتجاه اعطاء ايران مزيد من القوة وكسب الوقت لتمارس التعنت من جديد بشأن معاداتها للولايات المتحدة الامريكية والاستمرار بسعيها لامتلاك السلاح النووي وبالتالي تهديد (اسرائيل) والدول العربية الحليفة للولايات المتحدة بالمنطقة، أي ان امريكا ستواجه مهمة شاقة لتوليد عناصر ضغط جديدة على ايران تجعلها اكثر تحررا من القيود المفروضة على برنامجها النووي والسعي لا عادة كسب ود حلفاء امريكا الاوربيين والاسيويين الذي ساهموا في الضغط على ايران في تلك الفترة التي سبقت مؤتمر فينا عام ٢٠١٥.

ثالثاً : تأكيد الرئيس الامريكي ترامب بان هناك تباطؤ من قبل ايران في تنفيذ بنود اتفاق فينا لعام ٢٠١٥، بل اتهم ايران بانتهاكها للاتفاق النووي بإجراءها تجارب لصواريخ باليستية فقد اتخذت إدارة ترامب من تجربة الصاروخ الباليستي الإيراني في الثالث من شباط عام ٢٠١٧ ذريعة لذلك وهددت بفرض عقوبات جديدة على شخصيات وشركات إيرانية بسبب دعمهم لبرنامج ايران الصاروخي ومن المتوقع أن تدرج الولايات المتحدة الحرس الثوري الإيراني الذي يمسك برقبة الاقتصاد الإيراني في قائمة التنظيمات الإرهابية. وفي ذلك قال رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة طهران (صادق كوشكي) إن "الصواريخ ليست جزءا من الاتفاقات النووية، وإن بلاده لن تستخدم أبدا الصواريخ لمهاجمة أي دولة أخرى، كما أنها لا تملك أو تصنع صواريخ قادرة على حمل رؤوس حربية نووية" °.

وفي المقابل اعتبر المتحدث السابق باسم وزارة الدفاع الأميركية جيف غوردون أن التجارب الصاروخية الإيرانية تعد انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الأمن الدولي، لأن طهران غير مخولة بموجب الاتفاق النووي بأن تختبر الصواريخ التي يمكن أن تكون قادرة على حمل رؤوس نووية.

وفي سياق كون إيران تعد دولة راعية للإرهاب، جاء النظر إلى تجربة الصاروخ الباليستي (خرم شهر) بأنه خرق للاتفاق رغم فشل تجربته بعد انطلاقه لمسافة ١٠١٣ كم إلا ان نجاح تطوير الصواريخ الباليستية الى نحو ٦٠٠٠ كيلو متر في المستقبل يشكل أمرا في غاية الخطورة على أوروبا والعالم كما أن الصواريخ الباليستية خطر في حد ذاتها باعتبارها الأداة التي يمكن أن تحمل رؤوسا نووية وهو أمر أقلق الرئيس ترامب وحلفاءه في المنطقة وخاصة اسرائيل ودول الخليج العربي وخاصة السعودية °.

وهنا دفع الرئيس الامريكي ترامب الى تبني رؤية مفادها ان الابقاء على الاتفاق مقابل الغاء العقوبات او تخفيفها سيحقق فوائد كبيرة لإيران دون ان تقي هي بالتزاماتها طول مدة الاتفاق، أي ان الاتفاق في احسن الاحوال سيؤخر من البرنامج النووي الايراني ويوفر لها الوقت لامتلاك السلاح النووي مستقبلاً.

رابعاً : اشار الرئيس ترامب الى عدم جدوى الاتفاق طالما استمرت ايران بنشاطها المستمر في دعمها المتواصل للجماعات (الارهابية) وانتهاكاتها لحقوق الانسان وللجزاءات الخاصة بالامم المتحدة أي ان

الاتفاق كان بمثابة طود النجاه لإيران بل جعلها أكثر عدوانية مما كانت عليه قبل إبرام الاتفاق وقد وصف ترامب الاتفاق " بالكارثة " وهذا ما عبر عنه برسالة الى (مايك بومبيو) من وكالة الاستخبارات الامريكية بقوله " اتطلع الى التراجع عن هذه الصفقة الكارثية مع اكبر دولة راعية للارهاب في العالم " ^٧.

خامساً : التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع ايران من قبل ادارة الرئيس ترامب يأتي ضمن سياسة التحالفات القوية مع اسرائيل وكذلك حلفاءه الخليجيين وخاصة السعودية التي قصدها الرئيس ترامب في اول زيارة له عند تسلمه السلطة في البيت الابيض فقد كانت المملكة السعودية غير راغبة في إبرام الاتفاق مع عدوتها في المنطقة التي تتبنى مشروع اعادة الامبراطورية الفارسية الكبرى وقلقها من نشوء قوة اقليمية منافسه لها في المنطقة ^٨.

المحور الثالث : المشاهد والبدائل المستقبلية المتاحة امام الادارة الامريكية في

تعاملها مع ايران

هناك مجموعة من المشاهد والبدائل المتاحة امام الادارة الامريكية الجديدة برئاسة (دونالد ترامب) الذي تسلم السلطة في مطلع عام ٢٠١٧ ، وتبنى توجهات متشددة تجاه ايران وانتقد بشدة الاتفاق النووي الذي ابرمته الادارة الامريكية السابقة في عهد الرئيس براك اوباما ووصفه بأنه اسوء صفقة دخلت فيها الولايات المتحدة الامريكية ، لذا سنحاول رسم مشاهد مستقبلية تكون قريبة للواقع ومتاحة امام الادارة الامريكية الجديدة وتقييم كل بديل من البدائل المتاحة وايهما افضل بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية والمجتمع الدولي عموماً والمنطقة العربية بشكل خاص.

المشهد الاول : مشهد الغاء الاتفاق النووي الذي عقد في فينا عام ٢٠١٥

يتمحور هذا المشهد حول الفرضية التالية " في حالة اقدام الادارة الامريكية برئاسة ترامب على الغاء الاتفاق النووي مع ايران سيؤدي الى مجموعة من التداعيات لا تخدم المصالح الامريكية وستؤدي الى بروز ايران كقوة اقليمية في المنطقة خاصة وهذا ما لا تريده الولايات المتحدة امريكية التي تعمل على انهاء قوة ايران وتقزيمها في المنطقة خاصة وانها تمتلك من اوراق الضغط الشيء الكثير مما يندر بفوضى كبرى في المنطقة " ويمكن ان نحدد اهم تلك التداعيات بالاتي :

١. ان نقض الاتفاق النووي من قبل الولايات المتحدة الامريكية سيكون له اثر كبير على مقبولية السلوك الايراني دولياً أي ان ايران ستحظى بالقبول الدولي بدلا عن كونها دولة راعية للارهاب وانها احد محاور الشر في العالم كما تدعي الولايات المتحدة الامريكية والكثير من الدول ستحاول في حال الغاء الاتفاق بعيدا عن الارادة الدولية الخروج عن الفلك الامريكي ورفضها الذهاب الى تشديد العقوبات الاقتصادية على ايران بسبب عدم توافر القناعة لديها

بأحقية الولايات المتحدة الامريكية بفرض مزيد من العقوبات مقابل الغاء الاتفاق النووي مع ايران والذي تم تحت المظلة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة وعليه فان نقض الاتفاق سيجلب تعاطف المجتمع الدولي تجاه ايران ويضع امريكا في موضع الاتهام .

٢. الغاء الاتفاق النووي من قبل ادارة الرئيس ترامب سيدفع ايران الى اعادة استئناف برنامجها النووي وبقوة وتحميل الولايات المتحدة الامريكية مسؤولية نقض الاتفاق ، وبالتالي زيادة احتمالية امتلاك ايران للسلاح النووي مما يجعل منها قوة نووية ستشكل تهديد حقيقي للمنطقة في ظل طموحاتها بممارسة دور القوة المهيمنة في المنطقة .

٣. فقدان المصداقية والتأثير للولايات المتحدة الامريكية بمجمل العلاقات الدولية في حالة الغاء الاتفاق النووي مع ايران بعيدا عن موافقة الاطراف الراعية لاتفاق فينا عام ٢٠١٥ مما سيؤثر على كل الشراكات المستقبلية التي تقدم عليها الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الحليفة لها او المتعاطفة مع ايران كروسيا والصين مثلاً .

٤. ان الغاء الاتفاق النووي من قبل ادارة ترامب سيؤدي الى تراجع الصورة الامريكية التي تحسنت بعد الاتفاق النووي في الداخل الايراني ومن جهة اخرى يعطي ذريعة للمتشددين الإيرانيين الرافضين لابرار اتفاق فينا عام ٢٠١٥ للعودة الى السلطة من جديد على حساب الاطراف ذات التوجهات الاصلاحية والميول الوسطية مع الغرب .

٥. البديل لإلغاء الاتفاق النووي ستكون تشديد العقوبات الاقتصادية على الاقتصاد الايرانية وهذا فيه حرمان للشركات الغربية من الدخول الى السوق الايرانية التي تتوافر على فرص استثمارية كبيرة وهذا ما لا تريده الدول الغربية والاوروبية ، لأنها ستفتح المجال امام الشركات الروسية والصينية من الدخول بقوة الى السوق الايرانية وبالتالي الاستئثار بالفرص الاستثمارية في الداخل الايراني خاصة وان تلك الدول هي بعيدة عن سطوة القرار الامريكي بخصوص موقفها من ايران أي ان الغاء الاتفاق سيجعل ايران تتجه بقوة الى الدول التي هي بالضد من الولايات المتحدة الامريكية سبيلا لكسر طوق العقوبات الاقتصادية الجديدة التي ربما ستقدم عليها الولايات المتحدة كبديل في حالة الغاء الاتفاق النووي اي ان الغاء الاتفاق سيزيد من التوترات في المنطقة ولاسيما الخليج العربي وسوف تغيير حركة ايران تجاه المنطقة برمتها مما يجعلها تتدخل اكثر في المنطقة .

٦. ان الغاء الاتفاق النووي الذي تم بالاتفاق مع الدول الاوروبية خاصة المانيا و فرنسا وبريطانيا سيولد شعورا مضادا للولايات الامريكية التي اخلت بالاتفاق النووي المبرم مع ايران .

العوامل الداعمة للمشهد

١. زيادة نبرة التهديد من قبل ادارة الرئيس ترامب والاطراف المتشددة في الداخل الامريكي بإلغاء الاتفاق النووي مع ايران ووصفه للاتفاق بأنه اسوة صفقة دخلت فيها الولايات المتحدة الامريكية مع دولة راعية للإرهاب في العالم .
٢. ماضي العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران اذ انها اتسمت بسمة الصراع اكثر من سمة التعاون والوثام .
٣. وجود اطراف متشددة في كلا الدولتين يدفعان باتجاه استعراض قوة احدها تجاه الاخر ورفضهما للاتفاق الذي ابرم تحت المظلة الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة .
٤. وجود ضغط من قبل اطراف هي بالصد من ايران والمتمثلة بإسرائيل والسعودية التي تدفع باتجاه تأييد توجهات ترامب بإلغاء الاتفاق النووي مع ايران مقابل تأييدها لتوجيه ضربة عسكرية تنهي قوة ايران النووية ، ونستدل على ذلك بقول رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو "ان موقفنا واضح هذه صفقة سيئة إما أن يتم إصلاحه - أو إلغائه"^٩ .
٥. السلوك الايراني المستفز للولايات المتحدة الامريكية من خلال زيادة تدخلها بالشؤون الاقليمية وأجرائها تجارب لصوايخ بالسنية التي باتت قادرة على استهداف القواعد العسكرية الامريكية في الخليج العربي والاهم من ذلك زيادة قدرتها للوصول الى العمق الإسرائيلي وما يمثله ذلك من تهديد جدي لأمنها القومي وهذا الاخير يعد اهم ثوابت السياسة الامريكية في المنطقة ربما ثابتها الرئيس الذي اظهر ترامب حماسا كبيرا في الالتزام بحماية أمن اسرائيل ، فضلا عن عدم تقييد ايران التام ببعض بنود الاتفاق النووي من حيث التلكؤ والمماطلة في التنفيذ .

العوامل الكابحة للمشهد

١. وجود رأي دولي مؤيد للاتفاق النووي مع ايران وعدم الغاءه باعتباره افضل طريقة لتحجيم البرنامج النووي الايراني وجعله تحت اشراف ومراقبة الوكالة الدولية للطاقة .
٢. وجود اعضاء من الحزب الديمقراطي في الكونغرس الامريكي مؤيدين لبقاء الاتفاق النووي مع ايران اكثر من الغاءه وهذا يعد كابح لقرار الالغاء في حال عرضه على الكونغرس الامريكي مستقبلا .
٣. وجود قناعة امريكية بحجم المخاطر والكلف المترتبة على الغاء الاتفاق النووي مع ايران بشكل يجعل ايران تتحرر من قيود المجتمع الدولي مما يجعل سلوكها اكثر انفلات وما يترتب عليه من فوضى تعم المنطقة تجر تبعاتها على المصالح الامريكية ويجعل الادارة الامريكية

امام خيار المواجهة الصعبة والمكلفة مع ايران أي ان الغاء الاتفاق يشكل تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية في المنطقة .

٤. وجود كوريا الشمالية وتصاعد حدة التهديد والتصعيد مع الولايات المتحدة سيحول دون المضي قدما لإلغاء الاتفاق مع ايران ،فأمريكا لا تجرؤ على فتح جبهة نووية جديدة مع ايران في حالة الغاء الاتفاق النووي معها وهي تواجه الخطر النووي لكوريا الشمالية.

٥. عدم جدوى العقوبات الاقتصادية في احداث التأثير في سلوك ايران في حال الغاء الاتفاق النووي مما يجعل خيار الغاء الاتفاق صعب وبعيد عن الواقع فالعقوبات لن تجعل ايران تتراجع عن برنامجها النووي .

ونشير هنا الى ان مشهد الغاء الاتفاق النووي مع ايران يترتب عليه ضرورة بلورة بدائل متاحة امام ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب نحدد بالاتي :

البديل الاول : توجيه ضربة عسكرية لإيران لإنهاء سلوك ايران الغير مرغوب دوليا واقليميا ... بالرغم من انه احد الخيارات المتاحة امام ادارة الرئيس ترامب الا انه خيار مكلف من الناحية المادية والبشرية، ولا يحضى بقبول دولي او اقليمي فضلا عن انه سيدخل المنطقة بحالة من الفوضى المدمرة وهذا الخيار ذو نتائج غير مضمونه بانتهاء النظام الايراني الثوقراطي وهذا الخيار يحضى بدعم اسرائيل ودول الخليج في مقدمتهم السعودية التي تريد انهاء قوة ايران في المنطقة والقضاء على اذرعها في لبنان والعراق واليمن وسوريا .

وبالرغم من انه احد الخيارات المتاحة الا انه ابعد ما يكون عن ارض الواقع بسبب قوة ايران العسكرية فايران ليس العراق في ميزان القوة ، لديها اذرع واجنحة عسكرية تمكنها من ضرب مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، فضلا عن موقعها الجيو استراتيجي المؤثر والمتحكم في طرق الملاحة في منطقة الخليج العربي ، كل ذلك يجعل خيار المواجهة العسكرية امر مكلف وغير مضمون النتائج بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها فضلا عن هذا البديل سوف لن ينهي البرنامج النووي الايراني بل سيعمل على تأخيره فقط وبالنتيجة اللجوء الى هذا الخيار الذي يعد بمثابة اطلاق يد ايران في المنطقة .

المشهد الثاني : اعادة العمل بألية تشديد العقوبات الاقتصادية على ايران

من خلال التصريحات التي ادلى بها الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) يمكن الخروج برؤية مفادها ان ترامب رافض للاتفاق النووي مع ايران ولديه ادراك يتمثل بالاتي :

- العقوبات الاقتصادية سوف تنجح في إجبار إيران عن إيقاف برنامجها النووي بشكل نهائي
- العقوبات كفيلة بأنهاء السلوك التخلي الإيراني في الدول المجاورة ودعمها المنظمات الإرهابية وتصدير الإسلام الراديكالي .

■ العقوبات ستعمق الضرر بالاقتصاد الإيراني وبالتالي الرضوخ الى مطالب المجتمع الدولي.

فنهج العقوبات الاقتصادية التي اتبعتها الولايات المتحدة والدول الأوربية والأمم المتحدة في تعاملها مع إيران من عام ١٩٧٩ ولغاية ٢٠١٢ الذي تم تشديد العقوبات فيه مما اضر ايران واقتصادها المتأزم وكان الاجدر من (وجهة نظر ترامب) ان يستمر العمل بخيار العقوبات لا ان يتم الذهاب الى ابرام اتفاق معها ، لان الاتفاق من وجهة نظر ترامب سوف لن ينهي البرنامج النووي الايراني ولن تعدل ايران من سلوكها الخارجي التدخلي في المنطقة بل على العكس سوف يتيح لايران كسب المزيد من الوقت لاستعادة قوتها وقد تصل الى مرحلة هي من سيلغي الاتفاق مع الغرب بعد ان تمسك بزمام الامور في المنطقة .

فتشديد العقوبات الاقتصادية الغربية وتوسيعها يعد البديل المقابل لإلغاء الاتفاق النووي مع ايران وسنطرح فرضية للمشهد تتمثل " بان تبني الرئيس دونالد ترامب لقرار الغاء الاتفاق النووي مع ايران يضع بديل اللجوء الى إعادة تشديد العقوبات الاقتصادية على ايران امراً اقل كلفة بالنسبة الى الادارة الامريكية من خيار الضربة العسكرية ذات الكلف البشرية والمالية العالية فضلاً عن انه خيار غير مقبول دولياً على عكس العقوبات الاقتصادية التي اصبحت اليه مهمة من اليات التعامل الدولي في تعديل سلوك الدول التي تتخذ مواقف هي بالضد من ارادة المجتمع الدولي " .

ومن العوامل الداعمة لمشهد تشديد العقوبات على ايران ما يأتي :

١. ادراك ترامب لاهم نقاط الضعف الايراني والمتمثل بوجود اقتصاد أيراني متأزم اصلاً لتأتي العقوبات الاقتصادية الغربية التي تم تشديدها على إيران منذ عام ٢٠١٢ ، وكذلك تهوي أسعار النفط العالمية في الأسواق الدولية منذ حزيران عام ٢٠١٤ لتزيد من ازمة الاقتصاد الايراني وتزايد النقمة الشعبية ضد النظام ، فهو على دراية تامة بان العقوبات كفيلة بخنق الاقتصاد الإيراني وادخاله في مرحلة الازمة والانهيار في مرحلة تالية فهناك مؤشرات ومظاهر للانهيار الاقتصادي داخل ايران وهو ما يعول عليها ترامب لتوليد ضغط متعاطم على صانع القرار الايراني للقبول على الاقل بتعديل بنود الاتفاق النووي وتتمثل تلك المظاهر بالاتي^{١٠} :

أ- تدهور القطاع النفطي الإيراني بشكل كبير على الرغم من تحسن بسيط في انتاج النفط بعد السماح لإيران بتصدير نفطها الى الاسواق العالمية فقد بلغ انتاجها (١,٢) مليون برميل لعام ٢٠١٤ وصل الانتاج الى (٢,٥) مليون برميل يومياً عام ٢٠١٧ .

ب- انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي فقط تحسن بشكل بسيط في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بسبب التخفيف من حدة العقوبات واطلاق جزء من أرصدها المجمدة بمبلغ ٧ مليار دولار فقد بلغ معدل النمو ٤% لعام ٢٠١٤ وصل الى معدل سالب بلغ (-١,٨ %) عام ٢٠١٥ وفي عام ٢٠١٦ بلغ (-٦,٦ %) في حين انخفض عام ٢٠١٧ الى (-٣,٣ %) بسبب تصريحات الادارة الامريكية الجديدة والتلويح بالغاء الاتفاق وعودة العقوبات الاقتصادية .

ت-ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد الإيراني فرغم هبوطه من (١٥%) لعام ٢٠١٤ الى ١١,٢% عام ٢٠١٧ ، الا انه ما يزال مرتفعاً .

ث-زيادة نسبة البطالة فقد بلغت (١٢%) أي ما يعادل ٣,٣ مليون عاطل عن العمل لعام ٢٠١٧.

ج-انخفاض حجم الاستثمارات سواء المحلية او الأجنبية في السوق الإيرانية فلم يتدفق الاستثمار الاجنبي الى الداخل الإيراني سوى مبلغ ضئيل جدا بلغ (٢,١) مليار دولار وهو يعكس عدم جاذبية الاقتصاد الإيراني بالنسبة للاستثمارات الأجنبية بسبب انعدام الثقة بالاقتصاد الإيراني وفق مؤشرات التنافسية العالمية .

ح-تزايد العجز في الميزانية العامة بسبب انخفاض عائدات النفط بشكل حاد .

خ- تدهور قيمة الريال الإيراني تجاه العملات الأخرى وخاصة الدولار الأمريكي .

كل ما ورد يعد مؤشرات ضعف للاقتصاد الإيراني وهو ما ستعمل على زيادتها العقوبات الاقتصادية في حالة اتخاذ دونالد ترامب قراره بإعادة تشديدها على إيران خلال الفترة القادمة .

٢. وجود رفض دولي واقليمي عربي (متمثل بالسعودية ودول الخليج) لإيران ولسياساتها الخارجية خاصة في المنطقة العربية ، فتم وصف إيران بأنها من الدول المنبوذة بالشرق الأوسط واحد محاور الشر في العالم ، لذا أدرك الرئيس دونالد ترامب ضرورة توسيع حالة الرفض للنموذج الإيراني من اجل اظهار إيران بأنها خطر على العالم ككل والمنطقة الاقليمية العربية بشكل خاص لذا لابد من العمل على عدم اعطاء إيران الفرصة للمضي قدما في تطوير برنامجها النووي مستفيدة من اتفاقها النووي مع المجتمع الدولي لذا لابد من الغاء الاتفاق والرجوع الى خيار تشديد العقوبات الاقتصادية وبمساعدة دولية اوسع مما كانت قبل عقد الاتفاق في فينا عام ٢٠١٥ .

٣. من العوامل الداعمة لهذا المشهد وجود تيارات متطرفة في إيران رفضت وما زالت ترفض الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها " الشيطان الاكبر " ولا تريد التخلي عن البرنامج النووي الإيراني بالرغم من إدراكها للتكاليف الباهضة التي قد تترتب على اعادة تشديد العقوبات الاقتصادية وما تتركه من تداعيات على الداخل الإيراني أي ان تلك التيارات ترفض المرونة تجاه الغرب وتطالب باتباع أسلوب التشدد مع الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص^{١١} .

٤. الاتفاق النووي لم يثني إيران عن سلوكياتها الداخلية والخارجية المتشددة ، ففي الداخل شددت إيران في زيادة سيطرة الدولة على الاقتصاد الإيراني ففرضت سيطرة كبيرة على قطاعات الاقتصاد المهمة وبدل من التخفيض اتجهت نحو زيادة نفقات الدفاع* ونفقات البرنامج النووي، والاتفاق النووي عزز بشكل أكثر طموحات إيران بالهيمنة الإقليمية وزادت من تدخلاتها في سوريا واليمن والعراق واليمن ولبنان وزادت من الانفاق على الحرس الثوري ، بل أنها طورت منظومة نظام الصواريخ الباليستية العابرة للقارات واجرت تجارب بخصوص تلك الصواريخ والذي عدته الادارة الأمريكية خرق لاتفاق فينا النووي لعام ٢٠١٥ . وايضا سمح الاتفاق لإيران في زيادة حجم علاقاتها مع دول مهمة مثل روسيا والصين

واليابان وكوريا الجنوبية ودول آسيا الأخرى وكذلك تركيا والعراق وتوسعت في تبادلاتها التجارية غير النفطية وهذا ما تعمل عليه ايران في الوقت الحاضر من ترسيخ اسس جديدة لعلاقاتها مع العالم بذلك تخطط مستقبلا في حالة فرضت امريكا عقوبات اقتصادية على ايران اي تحاول ايران تهميش خيار العقوبات في حال ذهب الرئيس ترامب اليه مجدد على الاقل تجعله صعباً .

٥. وجود تيار متشدد في الداخل الاميركي يرفض الاتفاق ويذهب الى فرض وتشديد العقوبات الاقتصادية على ايران فقد عارض بعض اعضاء الحزب الجمهوري الاتفاق مع ايران وعلى سبيل المثال السناتور الجمهوري رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بوب كوركر .. مخاطبا جون كيري "لا بد لي من القول، أنه بناء على قراءتي ... أعتقد أنكم قد عبرتم عتبة جديدة في السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على تمكين دولة راعية للإرهاب للحصول على برنامج نووي متطور"^{١٢}.

واقترح الرئيس ترامب آلية عمل لتشديد الضغط على ايران وهي بمثابة بالونة اختبار لرد فعل ايران والمجتمع الدولي وهذه الآلية تتكون من ثلاث خطوات هي^{١٣}:

- مزيد من الضغوط على الاقتصاد الإيراني والجهات الإيرانية الفاعلة ومن أهمها الحرس الثوري الإيراني من خلال الحد من استعداد الشركات الأجنبية لدخول الأسواق الإيرانية. اذ حسب توجيهات الادارة الامريكية قد تخضع الشركات الاجنبية لعقوبات في حالة قيامها بأعمال تجارية مع أي كيان مملوك بنسبة (٥٠%) أو أكثر من قبل الحرس الثوري الايراني او اية اطراف اخرى محددة من قبل الادارة الامريكية .اذ إن الحرس الثوري الإيراني غالبا ما يخلق شراكات تقل عن عتبة الملكية البالغة ٥٠ %، وهذا يعني أن الشركات الأجنبية يمكن أن تقوم بأعمال تجارية مع الشركات المملوكة لأقلية تابعة للحرس الثوري الإيراني تهربا من العقوبات الدولية وبالتالي تمكن من تبديد محتوى العقوبات وتهميشها لان الاقتصاد الايراني يمتاز بسيطرة اعضاء الحرس الثوري الايراني عليه وبنسبة كبيرة جدا تزيد عن (٣٥%) من الاقتصاد الايراني، فإن الشركات الأجنبية قد تقوم بأعمال تجارية مع الشركات المملوكة لأقلية من الحرس الثوري الايراني وبالتالي هناك تهميش لاثر العقوبات على الداخل الايراني وهذا ما ادركه ترامب فهناك فوائد اقتصادية اخذ يجنيها الحرس الثوري الايراني وبالتالي توفير التمويل لنشاطاته داخليا وخارجيا لذا وجه الرئيس ترامب وزير الخزانة لتغيير هذه العتبة من (٥٠ %) وخفضها إلى (٢٥%) ومن شأن مثل هذا التحرك أن يحد من قدرة الشركات الأجنبية على التعامل مع الشركات المملوكة للحرس الثوري الايراني، وبالتالي الحد من الفوائد الاقتصادية التي من الممكن ان يحضى بها الحرس الثوري الايراني نتيجة الاتفاق النووي.

- ممارسة ما يسمى الولاية القضائية على الدولار الأمريكي عند المشاركة في المعاملات المتعلقة بإيران ، ومن شأن ذلك وقف وصول إيران إلى الدولار مما يخلق صعوبة من قيامها بتمويل الاستثمار في البلد وسيضع ضغوطا إضافية على اقتصادها بطرق يمكن استخدامها للمساومة مع ايران

مستقبلاً خاصة وان هناك صعوبة كبيرة لدى المصارف الايرانية في اقامة علاقات مصرفية مع البنوك الدولية .

• يمكن للإدارة الامريكية الجديدة أن تتخذ موقفاً أكثر تشدداً ضد الشركات الأجنبية التي تستعد لدخول الأسواق الإيرانية بطرق تنتهك العقوبات الأمريكية ، اذ كانت إدارة أوباما مترددة في متابعة إجراءات الإنفاذ ضد الشركات الأجنبية المتعاملة مع إيران، خوفاً من الإخلال بالاتفاق وذلك لإعطاء إشارة واضحة إلى أن النشاط المحظور لن يسمح به من قبل الادارة الامريكية الجديدة ،لذا شدد الرئيس ترامب على ضرورة فرض عقوبات ضد الشركات الأجنبية التي في الولايات المتحدة على تعاملها مع الحرس الثوري الإيراني .

بالمقابل نجد هناك عدد من العوامل الكابحة لمشهد اعادة فرض العقوبات الاقتصادية على ايران وتشديدها تتمثل بالاتي :

١ . وجود ادراك ايراني مفاده ان الدول الداعمة للولايات المتحدة في فرض العقوبات الاقتصادية عليها هي لن تبقى على موقفها كما كان في السابق اي ان الدول الاوربية والاسيوية (مثل فرنسا وبريطانيا وروسيا والمانيا والصين واليابان) فقدت الثقة بالإدارة الامريكية في تعاملها مع ايران خاصة وان لتلك الدول مصالح اقتصادية مهمة لذا لن تؤيد بعض الدول المهمة لسياسة ترامب في الغاء الاتفاق والذهاب الى تشديد العقوبات الاقتصادية كما كانت في السابق .

٢ . عدم جدوى العقوبات الاقتصادية بعد ان اثبتت فشلها في اجبار ايران على التراجع عن مواقفها الخارجية ومعاداتها للولايات المتحدة الامريكية وانها ليست الوسيلة المثلى للتعامل مع ايران بخصوص تنهيا عن برنامجها النووي وهذا ما ادركته الادارة السابقة (ادارة باراك اوباما) الذي نظر الى الاتفاق بانه مكسب استراتيجي . لارقق أدرك عدم جدوى السياسة المتشددة مع إيران ولا بد من احتوائها أفضل من معاداتها فالمصلحة الأمريكية في المنطقة تكون بخطر في ظل وجود إيران معادية لها لان هناك قضايا مهمة لأمريكا لا يمكن حسمها في ظل معادات إيران وتشديد العقوبات ضدها .

٣ . وجود تيارات امريكية مؤيدة للاتفاق النووي الايراني (بعض اعضاء الحزب الديمقراطي) ولا تريد الغاءه باعتباره افضل الاسوء بالنسبة الى التعامل مع ايران ذات السلوكيات المنفلتة(من وجهة النظر الامريكية) وغير محسوبة النتائج ستشكل تلك التيارات عامل ضغط على الادارة الامريكية بالإبقاء على الاتفاق وعدم فرض عقوبات اقتصادية جديدة لأنها تضر المصالح الامريكية وشركاتها الكبرى في الداخل الايراني مقابل فسح المجال لقوى ليست صديقة للولايات المتحدة الامريكية للاستثمار بالمكاسب الاقتصادية في السوق الايرانية وخاصة الشركات الصينية والروسية التي استفادت من انسحاب الشركات الامريكية بسبب العقوبات الاقتصادية السابقة على ايران .

المشهد الثالث : اثاره الفوضى داخل ايران تمهيدا لإنهاء النظام السياسي الإيراني

ينطلق هذا البديل من فرضية مفادها " العمل على خلق جهات فاعلة في الداخل الايراني تعمل على دعم عدم الاستقرار في إيران وبالتالي اشاعة عدم الاستقرار الداخلي واثارة الفوضى مما يؤدي الى تآكل النظام تمهيدا لانهيائه ليعمل بشكل متناغم مع خيار تشديد العقوبات الاقتصادية لتوليد ضغط متزايد اقتصادي اجتماعي ينهي النظام الايراني ويأتي بنخب أكثر تحررا ومرونة في تعاملها مع الغرب وتتبنى طروحات سياسية تحررية ديمقراطية مقبولة دوليا " .

فمراكز القرار الأمريكي شخصوا بان هناك "تحديات هائلة" يواجهها نخب السلطة الثيوقراطيون في ايران تتمثل باقتصاد متأزم افرز مشاكل اقتصادية وسخط شعبي كبير من الفئات الواسعة من المجتمع الايراني خاصة من قبل العمال وهناك أيضا مستثمرون مقيدون ، وهناك بطالة وفقر وتشرذم وهناك اعتقالات وقمع واعدامات وكل ذلك افرز لعمل نظام فاسد وإجرامي (من وجهة النظر الامريكية)، وهذا ما اشار اليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في خطابه في الأمم المتحدة في بداية تسلمه السلطة اذ قال في كلمته: "إن الحكومة الإيرانية تخفي دكتاتورية فاسدة وراء زعم الديمقراطية ، وقد حولت دولة ثرية ذات تاريخ وثقافة غنية إلى دولة مارقة مستنفذة اقتصاديا تتمثل صادراتها الرئيسية في العنف وإراقة الدماء والفوضى" ١٤١١ .

ونؤكد على ان مجيء ترامب وخطاباته يعبر عن تغيير في السياسة الأميركية تجاه النظام الإيراني ونشير الى ان احد الخيارات التي تعمل عليها ادارة ترامب وبغية وضع حد للأنشطة المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها النظام الإيراني وحسب المزاعم الأميركية والحد من برامجه الصاروخية هو خيار تغيير النظام وتفكيك النسيج الاجتماعي في الداخل الايراني والواقع أن الولايات المتحدة الامريكية ستوظف جماعات المعارضة لتغيير النظام الايراني من خلال توفير الدعم لها باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لتغيير النظام من الداخل الايراني .

فايران وحسب ادراك الادارة الامريكية الجديدة تحاول الحفاظ على دعم الحكومات الأوروبية وتضليل المجتمع الدولي، و تسعى لشراء الوقت وتطلب من الحكومات الأوروبية عدم دعم الموقف الأمريكي بالغاء الاتفاق لذا الرئيس ترامب يعول على تغيير النظام لان النظام الإيراني يخشى شعبه أكثر من الجيش الأمريكي لذا لابد من دعم فئات الشعب الايراني المعارض وهذه هي أفضل وأبسط وأرخص سياسة ضد النظام ، إلى جانب فرض عقوبات فعالة لعزل النظام داخليا وخارجيا .

ومما تقدم لابد من القول ان الرئيس ترامب يرى ضرورة العمل على تشديد العقوبات الاقتصادية من جانب ، ومن جانب اخر تفعيل وتغذية كل ما من شأنه اثارة الفوضى في الداخل الايراني وتقديم كل الدعم للتيارات الاصلاحية في داخل ايران كأفضل وسيلة للتعامل مع ايران فأنهاء النظام يقضي على مخاطر فكره وطموحاته في النفوذ والتمدد والتوسع في المنطقة .

وفي اطار ترجيح احد المشاهد نذهب الى ترجيح مشهد اثار عدم الاستقرار والفوضى داخل ايران وهذا ما كشفت عنه الاحداث الاخيرة في شهر كانون الاول من العام ٢٠١٧ من

فوضى وتظاهرات واعمال شغب داخل ايران استهدفت فيها المصارف ومراكز الشركة وحرقت بعض مؤسسات الدولة وهذا دليل واقعي وحي الى ان الادارة الامريكية تعمل على مشهد اثار المزيد من الفوضى داخل ايران لانهاء النظام السياسي من الداخل .

الخاتمة

من كل ما تقدم نؤكد على ان هناك توجه لدى الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) في الغاء الاتفاق النووي مع ايران بسبب عدم جديتها في تطبيق بنود الاتفاق من وجهة النظر الامريكية وان ايران لم تلتزم بروح الاتفاق ، وما زالت تتخذ مواقف تدخلية في محيطها الاقليمي وتعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة وان الاتفاق النووي من وجهة ترامب تعطي لايران فرصة لكسب الوقت في تنفيذ برنامجها النووي مستقبلا لذا لا بد من الغاء الاتفاق وتضييق الخناق على ايران وصولا الى هدف اساس يتمثل بأنهاء النظام السياسي في ايران واستبداله باخر اكثر مرونة وتجاوبا مع المجتمع الدولي .

واهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث ما يأتي :

١. ان مؤتمر فينا لعام ٢٠١٥ يعد نقطة تحول تاريخية بارزة في العلاقات الامريكية -الايروانية منذ عام ١٩٧٩ بعد ان كان ينظر الى الولايات المتحدة الامريكية بانها " الشيطان الاكبر " وبالمقابل ينظر الى ايران بانها احد محاور الشر بالعالم والراعية للارهاب اصبحو ذو علاقة اكثر مرونة تجاه بعضهم البعض اسمها الرئيس الايراني حسن روحاني (بالمرونة البطولية)تجاه الغرب .

٢. مجيء المتشدد (دونالد ترامب) الى الادارة الامريكية في البيت الابيض احدث تحولا في العقيدة الاستراتيجية للادارة الامريكية من حالة الوئام الى عودة الصراع من جديد مع ايران والتهديد بالقوة وبالغاء الاتفاق النووي المنعقد في فينا تحت مبررات عدم تقيد ايران ببنود الاتفاق وايضا الاتفاق قد اعطى لايران فرصة لكسب الوقت لتمارس التعنت من جديد بشأن معاداتها للغرب والاستمرار بسعيها لاستكمال برنامجها النووي وزعزعة الاستقرار بالمنطقة ودعم كل الجماعات المتشددة في العالم العربي .

٣. التلويح من قبل ادارة الرئيس دونالد ترامب بإلغاء الاتفاق النووي ما هو الا سيناريو الهدف منه الضغط على ايران لتقديم مزيد من التنازلات وكبح جماح قوتها في المنطقة ومساومتها على بعض الملفات المهمة مثل الملف السوري وقضية الحوثيين في اليمن وتدخلها في الشأن العراقي فضلا عن ملف حزب الله في لبنان، اي ان الغاء الاتفاق لا يصب في مصلحة الولايات المتحدة الامريكية لان الغاءه سيولد رد فعل من ايران تتمثل باستئنافها لتخصيب اليورانيوم وهذا اكده الرئيس الايراني حسن روحاني في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ايلول ٢٠١٧ . فضلا عن اطلاق يد ايران في احداث فوضى بالمنطقة بالتالي ضرب كل المصالح الامريكية ومن جانب اخر ستخسر الولايات المتحدة حلفائها الاوربيين ولن تتمكن من انفاذ العقوبات تجاه ايران بشكل فردي اي ستكون تلك العقوبات اقل قوة في التأثير على ايران مستقبلا.

٤. ان بقاء الاتفاق يعد افضل الخيارات المتاحة امام الادارة الامريكية واقلها تكلفة من الخيارات الاخرى المتمثلة (بخيار تشديد العقوبات الاقتصادية مقابل الغاء الاتفاق وخيار الضربة العسكرية) ، لأنه يخدم المصالح الامريكية والاوروبية في الشرق الاوسط ويخدم مصالح الشركات الامريكية والغربية عموماً من اعادة دخولها من جديد الى السوق الايرانية وخاصة الاستثمارات الاجنبية في مجال النفط والغاز هذا من جانب ومن جانب اخر ابقاء ايران في دائرة الاحتواء تحت مضلة الوكالة الدولية للطاقة ومنظمة الامم المتحدة وبالتالي يجنب المنطقة عموماً من ردود افعال غير محسوبة النتائج .

قائمة الموامش

- * الولايات المتحدة الامريكية المانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا .
- ^١ للمزيد ينظر : كينيث كاتزمان ، العقوبات الامريكية ضد ايران ، مركز باحث للدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٦٥ . وكذلك د.عزمي بشارة ، العقوبات الاقتصادية الغربية ضد ايران اثارها وابعادها ، سلسلة اوراق بحثية ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، قطر ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤ .
- ^٢ اسطنبول .. انتهاء مفاوضات البرنامج النووي الايراني دون اتفاق على الموقع www.bbc.com
- ^٣ نقلاً عن د.هيثم كريم صيوان ، التداعيات الاقتصادية المحتملة للاتفاق النووي الايراني ، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، العدد (٤١) ، ٢٠١٥ ، ص ١٣٤ .
- ^٤ المصدر السابق ، ص ١٤٣

مستقبل العلاقات الايرانية الامريكية في عهد ترامب ، ينظر الموقع :

<http://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2017/1/31>

^٦ عبد العزيز الكلحوت ، مستقبل العلاقات الأمريكية الإيرانية ،

<http://www.kahlout.info/page.php?details=104>

^٧ ELLIE GERANMAYEH ,Will Donald Trump Destroy the Iran Deal?, The New york Times, NOV. 25, 2016, [www](http://www.nytimes.com).

<https://www.nytimes.com/2016/11/25/opinion/will-donald-trump-destroy-the-iran-deal.html>.

^٨ د.عبد علي المعموري ومها شكر ، ايران والسعودية صراع المكانة والنفوذ ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ٢٥ .

^٩ Julian Borger, Trump and Netanyahu ready united assault against Iran nuclear deal, <https://www.theguardian.com/us-news/2017/sep/18/trump-netanyahu-iran-nuclear-deal-united-nations-general-assembly>

^{١٠} للمزيد حول بيانات الاقتصاد الايراني ينظر : موقع البنك الدولي www.worldbank.org وايضاً :

International Monetry Fund ,MFI , REPORT 2017 , February 2017,P29

^{١١} Elizabeth Rosenberg and Dr. Sara Vakhshouri, IRAN'S ECONOMIC REINTEGRATION ;Sanctions Relief, Energy, and Economic Growth Under a Nuclear Agreement with Iran ,center for new American Security p.5.www.SNAC.org

• وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أنفقت الحكومة السعودية أكثر من ٨٠ مليار على الدفاع في عام ٢٠١٤ في حين ان ايران ورغم العقوبات الاقتصادية انفقت ما يقارب من ١٥ مليار دولار على الدفاع وهو ما يعزز حالة التوترات الاقليمية وحالة سباق التسلح في المنطقة للمزيد ينظر :

Christian Science Monitor, Ways the Nuclear Deal Will Revive 5 Iran's Economy <http://time.com/3961650/iran-nuclear-deal-economy/>

^{١٢} Corker to Kerry: 'You've Been Fleeced' on Iran Deal, <http://www.usnews.com/news/articles/2015/07/23/corker-to-kerry-youve-been-fleeced-on-iran-deal>

^{١٣} BY ERIC B. LORBER, President Trump and the Iran Nuclear Deal, NOVEMBER 16, 2016, <http://foreignpolicy.com/2016/11/16/president-trump-and-the-iran-nuclear-deal/>

^{١٤} F. Mahmoudi, What are the policy options for dealing with Iranian regime? 9 October

2017, <http://english.alarabiya.net/en/perspective/features/2017/10/09/What-are-the-policy-options-for-dealing-with-Iranian-regime-.html>.